عقد من الحرب في اليمن: ضحايا التعذيب لا يزالون مهمشين والعدالة مفقودة

بيان مشترك لتحالف "ميثاق العدالة من أجل اليمن" بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

ميثاق العدالة لليمن

26 يونيو 2025

بعد مرور عشر سنوات على الحرب في اليمن، لا تزال الناجيات والناجون من التعذيب مهمّشين، دون أي تحقيق في الانتهاكات أو حصول على تعويض، وفي غياب واضح للعدالة. وبمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، يجدد ميثاق العدالة لليمن التزامه الراسخ بمناهضة جميع أشكال التعذيب، والمعاملة القاسية، والاحتجاز التعسفي في اليمن. وفي الوقت الذي يشهد فيه العام 2025 تصاعدًا غير مسبوقًا في حجم الانتهاكات من قِبل جميع أطراف النزاع، يثير القلق بشكل خاص استمرار هذا التدهور في ظل تراجع الاهتمام المحلي والدولي، مما يعمّق عزلة الضحايا ويُكرّس مناخ الإفلات من العقاب.

تؤكد الوقائع المتواترة خلال العام 2025 انتهاج جماعة الحوثي، لسياسات ممنهجة تنطوي على احتجاز تعسفي وإخفاء قسري بحق العاملين في المجال الإنساني. ففي يناير من هذا العام، أقدمت الجماعة على احتجاز ثمانية موظفين تابعين للأمم المتحدة، من ضمنهم كوادر من منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، وذلك بعد أشهر فقط من حملة مشابهة طالت 13 موظفًا آخرين. هؤلاء المحتجزون لا يزالون رهن الإخفاء القسري، دون تواصل مع عائلاتهم أو السماح بتمثيل قانوني، في ظل مخاوف متزايدة من تعرضهم للتعذيب والمعاملة القاسية. وفي فبراير، توفي أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي أثناء وجوده في مركز احتجاز في صعدة، ما أثار قلقًا شديدًا بشأن ظروف احتجازه ومعاملته.

في ظل هذا التصعيد الممنهج، اضطرت الأمم المتحدة إلى تعليق جميع أنشطتها الميدانية في مناطق سيطرة الحوثيين، ما يعكس تدهور بيئة العمل الإنساني وخطورة الوضع على حياة العاملين في هذا المجال. في الوقت نفسه ، أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها السنوي لعام 2025 أن جميع أطراف النزاع في اليمن، بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي و والحكومة المعترف بها دوليًا ، ارتكبوا انتهاكات خطيرة شملت الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، وسوء المعاملة بحق المحتجزين، خصوصًا في مراكز غير رسمية أو سرية .ووثّقت منظمات حقوقية يمنية حالات متعددة من الاختفاء القسري والاحتجاز خارج إطار القانون، خصوصًا في محافظات عدن ومأرب، حيث تعرّض صحفيون وناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان للتعذيب الجسدي والنفسي.

وفي هذا السياق، يشير تقرير صادر عن تحالف العدالة من أجل اليمن في مارس 2025، إلى أن بيئة العمل المدني والحقوقي في عدن لا تزال تشهد تدهورًا مستمرًا، وسط تصاعد حملات القمع التي تنفذها قوات أمنية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي . وثّق تقرير لمنظمة "صحفيات بلا قيود" بعنوان *"حرب الظل في عدن"* حملة اعتقالات ممنهجة نفذتها قوات الحزام الأمني وتشكيلات أمنية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بين ديسمبر 2024 ومايو 2025، استهدفت صحفيين ونشطاء، وتم اقتيادهم إلى مراكز احتجاز سرية، حيث تعرّض بعضهم للتعذيب الجسدي والنفسي.

وبحسب بيان سابق لتحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن، فقد تم توثيق 2643حالة تعذيب بين عامي 2016 و2022، منها 2446حالة على يد جماعة الحوثي، و150 حالة على يد المجلس الانتقالي الجنوبي، و47 حالة على يد الحكومة المعترف بها دوليًا .تعكس هذه الأرقام الطبيعة الممنهجة للتعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لمختلف الأطراف، بما في ذلك وجود سجون غير رسمية وحرمان المعتقلين من الحقوق الأساسية والإجراءات القانونية الواجبة.

لا تقتصر انتهاكات مراكز الاحتجاز على الرجال فحسب، بل تشمل النساء أيضًا بشكل متزايد، في ظل صمت مجتمعي ومؤسسي مقلق. فقد وثّقت منظمات حقوقية محلية ودولية، من بينها أعضاء في تحالف "ميثاق العدالة من أجل اليمن"، حالات متكررة من التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة التي تتعرض لها النساء، لا سيما في سجون جماعة الحوثي.

في تقريرها المعنون "سنوات في الجحيم"، أشارت منظمة سام للحقوق والحريات، وهي أحد أعضاء التحالف، إلى أن النساء المحتجزات غالبًا ما يُخضعن للعزل الانفرادي المطوّل، والحرمان من الرعاية الصحية، وسوء المعاملة النفسية والجسدية،

عقد من الحرب في اليمن: ضحايا التعذيب لا يزالون مهمشين والعدالة مفقودة

بيان مشترك لتحالف "ميثاق العدالة من أجل اليمن" بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

بما في ذلك التهديد بالعنف الجنسي والإجبار على الإدلاء باعترافات تحت الإكراه .وأكد التقرير أن العديد من هذه الانتهاكات تُمارس داخل سجون غير رسمية وخارج أي شكل من أشكال الرقابة القضائية أو الحقوقية.

كما دعم تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة هذه الشهادات، حيث وثّق وقوع حوادث عنف جنسي بحق نساء محتجزات في مراكز تابعة لجماعة الحوثي، ما يعكس اتساع نمط الانتهاكات الجسيمة بحق النساء في أماكن الاحتجاز .إلى جانب ظروف الاحتجاز القاسية، سبق لتحالف "ميثاق العدالة من أجل اليمن" أن حذّر، في بيانٍ سابقٍ له بعنوان "الخسائر الفادحة التي تتكبدها النساء اليمنيات: بيان حول أزمة العنف القائم على النوع الاجتماعي"، من التصاعد المقلق في هذا النمط من العنف، بما في ذلك التحريض الرقمي، والتهديدات، والمضايقات التي تتعرض لها النساء الناشطات، بمشاركة فاعلين دينيين وإعلاميين، وذلك في سياق يعزز الإقصاء السياسي والاجتماعي الممنهج ضد المرأة في اليمن ..إن استمرار هذه الانتهاكات في ظل غياب نظام قضائي مستقل، وتواطؤ أو صمت دولي مقلق، يُكرّس ثقافة الإفلات من العقاب، ويقوّض بشكل مباشر فرص تحقيق العدالة أو بناء سلام مستدام في اليمن .وبناءً على ما سبق، تدعو المنظمات الموقعة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكافة الأطراف اليمنية الفاعلة، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تضمن:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفًا.
- فتح تحقيقات مستقلة وشفافة – سواء على المستوى الدولي أو الوطني – في وقائع التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز
- وإدراج ملف المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب كعنصر جوهري في أي تسوية سياسية قادمة.
- كما يؤكد التحالف على أهمية إنشاء آلية مستقلة وفعالة – وطنية أو دولية – تضمن محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتكفل للضحايا حقوقهم في العدالة، والإنصاف، والكرامة.

إن صمت العالم عن التعذيب، تحت ذريعة تعقيد النزاع، ليس إلا تواطؤًا مع الظلم. وإنصاف الضحايا ليس خيارًا سياسيًا، بل شرطٌ أخلاقي وأساسي لتحقيق العدالة والمصالحة في اليمن.

تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن:

26يونيو 2025

1. رابطة أمهات المختطفين
2. مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية
3. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
4. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
5. منظمة مساءلة
6. منظمة سام للحقوق والحريات
7. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
8. رصد لحقوق الإنسان (Watch4HR)
9. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
10. مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية